

منظمات غير حكومية تعرب عن قلقها تجاه سوء معاملة الكويت لمارشا لازاريفا

في 18 يوليو 2019، قامت اثنتان من المنظمات غير الحكومية وهما "منظمة لا سلام بدون عدالة" و "رابطة الحقوقيين الديمقراطيين العالمية" بتقديم تقارير إلى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة ليرد عرضها خلال جلسة الاستعراض الدوري الشامل لدولة الكويت ("الاستعراض الدوري الشامل")، حيث أعربت عن قلقها تجاه استمرار الملاحقة القضائية وانتهاك الإجراءات القانونية التي تتعرض لها السيدة مارشا لازاريفا.

ويمثل تقديم تلك التقارير أول مشاركة دولية للمنظمات غير الحكومية لدى الأمم المتحدة في قضية السيدة لازاريفا في إشارة على تزايد الاهتمام الدولي بشأن معاملتها. وقد شابت قضية السيدة لازاريفا عدد من الانتهاكات المنهجية ضد حقوقها الأساسية فيما يتعلق بالإجراءات القانونية الواجب اتباعها، وهو الأمر الذي أثار قلقاً بالغاً بشأن سيادة القانون ومناخ الاستثمار الأجنبي في الكويت.

حيث سلطت منظمة لا سلام بدون عدالة الأضواء على سوء المعاملة التي تعرضت لها السيدة لازاريفا واحتجازها التعسفي، مبينة كيف فشلت الكويت في الوفاء بالتزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان. كما لفتت المنظمة الانتباه إلى إخفاقات الكويت المنهجية في ضمان حماية الإجراءات القانونية للسيدة لازاريفا ضد خرق القانون الدولي وقدمت سلسلة من التوصيات. وشملت تلك التوصيات الاعتراف بأن السيدة لازاريفا قد تم احتجازها تعسفاً فيما يمثل انتهاكاً صريحاً للالتزامات الكويت بموجب القانون الدولي، والمطالبة بإصدار اعتذاراً لها، بالإضافة إلى تقديم التعويض المناسب عن الأضرار التي لحقت بها وفقاً للالتزامات الكويت الدولية.

ومن جهة أخرى، أعربت رابطة الحقوقيين الديمقراطيين العالمية عن مخاوفها تجاه عدم مراعاة الإجراءات القانونية الواجبة فيما يتعلق بضمان سير إجراءات المحاكمة العادلة في المحاكم الجنائية الكويتية. وأشارت الرابطة بصفة خاصة إلى سوء المعاملة والاحتجاز التعسفي الذي تعرضت له السيدة لازاريفا، ولفتت الانتباه إلى إخفاق الكويت في ضمان استقلالية ونزاهة القضاة ومحققى النيابة العامة. كما قدمت رابطة الحقوقيين الديمقراطيين العالمية سلسلة من التوصيات إلى دولة الكويت، بما في ذلك الالتزامات العامة بضمان استقلال القضاة والنيابة العامة، وأن تصبح الكويت طرفاً في البروتوكول الاختياري الأول الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية بما يسمح بتقديم الشكاوى الفردية المتعلقة بحقوق الإنسان، هذا بالإضافة إلى إجراء مراجعة كاملة للنظام القضائي الكويتي وذلك لضمان تطبيق أفضل الممارسات.

وفي سياق تعليق السيدة شيري بليز، المستشارة القانونية للملكة والحاصلة على رتبة فائقة الامتياز ضمن الإمبراطورية البريطانية، والتي تتولى قيادة الفريق القانوني الأوروبي المسؤول عن قضية السيدة مارشا لازاريفا، قالت:

"نشعر بالسرور والتشجيع لقيام المنظمات غير الحكومية بالمشاركة في قضية السيدة لازاريفا فيما يعد من أهم المؤشرات على تزايد القلق الدولي تجاه المحنة التي تمر بها. وتمثل عملية الاستعراض الدوري الشامل فرصة حيوية لأصحاب المصالح للتفاعل مع الكويت بطريقة بناءة بما يسهم في المساعدة في تحسين وضع حقوق الإنسان في الكويت. ونأمل أن تستجيب الكويت بشكل إيجابي لطلبات منظمتي لا سلام بدون عدالة ورابطة الحقوقيين الديمقراطيين العالمية".

-أنتهى-

1. السيدة مارشا لازاريفا بدأت أحدث ممارسات إساءة معاملتها في الكويت في العام 2017 عندما تم اعتقالها واحتجازها تعسفياً بتهمة الاستيلاء على المال العام بناءً على أدلة ثبت لاحقاً أنها مزورة. وبعد احتجازها لأكثر من 470 يوماً على خلفية مزاعم ملفقة بالاستيلاء على المال العام، ألغت محكمة الاستئناف الكويتية حكم الإدانة الصادر ضد السيدة لازاريفا في 5 مايو 2019. وعلى الرغم من إصدار المحكمة أمرها بالإفراج عنها بكفالة في ذات اليوم، إلا أنها ظلت محتجزة في سجن الصليبية الشهير بسوء سمعته حتى 12 يونيو 2019 وذلك على الرغم من تسديد قيمة الكفالة المطلوبة بالفعل إلى المحكمة. كما تخضع السيدة لازاريفا للملاحقة القضائية المستمرة في الكويت على خلفية تلك الجرائم المزعومة.

<https://marshalazareva.com>

2. رابطة الحقوقيين الديمقراطيين العالمية هي منظمة غير حكومية تتمتع بمركز استشاري خاص لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، وقد تأسست بهدف حماية وتعزيز حقوق الإنسان والشعوب. وتهدف الرابطة على وجه التحديد إلى استعادة الحقوق والحريات الديمقراطية والدفاع عنها وتطويرها في اطار صياغة القانون والممارسات القانونية، وتسعى للنضال من أجل الالتزام بسيادة القانون واستقلال السلطة القضائية ومهنة المحاماة. <https://iadllaw.org>

3. لا سلام بدون عدالة هي منظمة غير حكومية أسستها إيما بونينو في العام 1993 على خلفية حملة الحزب الراديكالي، حيث تعمل المنظمة من أجل حماية وتعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون والعدالة الدولية، وذلك من خلال التركيز على ثلاثة برامج رئيسية هي: (1) العدالة الجنائية الدولية (2) حقوق الجنسين وحقوق الإنسان (3) تحقيق الديمقراطية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. <http://www.npwj.org>

4. عملية الاستعراض الدوري الشامل بدأت في العام 2005 وتدقق في سجل حقوق الإنسان لكل دولة وذلك كل أربعة أعوام ونصف العام. وسوف يقوم مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بسماع توصيات الدول بشأن سجل الكويت لحقوق الإنسان في أوائل العام 2020 على أن يقوم بإصدار تقريره في أعقاب ذلك. وستساهم كلا من رابطة الحقوقيين الديمقراطيين العالمية ومنظمة لا سلام بدون عدالة بمشاركتها ضمن الوثائق التي سيتم أخذها في الاعتبار من قبل الدول الأعضاء المعروفة باسم اللجنة الثلاثية أو الترويكا، وهي اللجنة المسؤولة عن مراجعة امتثال الكويت لالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان من خلال عملية الاستعراض الدوري الشامل.

<http://www.ohchr.org/EN/HRBodies/UPR/Pages/UPRMain.aspx> .